

وزارة الداخلية تعلن عن استراتيجية جديدة لمكافحة غسل الأموال بالعراق



أعلنت مديرية مكافحة الجريمة المنظمة ،اليوم الخميس، إعداد استراتيجية خاصة بالعام الحالي، تستهدف خفض معدلات جريمتي غسل الأموال والغش الصناعي، فيما أشارت إلى أنها تعمل على إبرام مذكرات تفاهم داخلية لتكوين شبكة معلومات للحد من الجريمة المنظمة.

و قال مدير عام المديرية التابعة لوزارة الداخلية اللواء حميد مجيد حميد في تصريح للصحيفة الرسمية، إن "مديريته وفي ظل سعيها لخفض معدلات الجريمة المنظمة في البلاد وغسل الأموال والغش الصناعي، وضعت استراتيجية للعام الحالي 2023 تستهدف الحد منهما، منهاً على أن "أغلب الجرائم تتعلق بالأموال".

وأفاد بأن "الغش الصناعي يعد من الجرائم التي تعمل المديرية على الحد منها، كونه يسبب الأذى لعدد كبير من المواطنين لاسيما الطبقة الفقيرة التي تشتري السلع (المغشوشة) على أنها أصلية"، لافتاً إلى أن "إبرام مذكرات تفاهم داخلية اسهم بشكل كبير في مواجهة الجرائم المنظمة، منها الاتفاق مع هيئة استرداد الأموال في هيئة النزاهة".

وتابع حميد، أن "التعامل بشكل مباشر مع تلك الجهات أصبح بعيداً عن البيروقراطية، فضلاً عن سرعة تبادل المعلومات من خلال البرامج الالكترونية إلى جانب تدريب الكوادر والدعم اللوجستي بما يخص التجهيزات الفنية المختصة بعمل المديرية"، منوهاً بأن "هناك تحركات لإبرام مذكرات تفاهم أخرى لتكوين شبكة معلومات تساعد على سرعة تبادل المعلومات لمكافحة الجريمة وسرعة وصول المعلومة التي كانت في السابق تقطع أشواطاً كثيرة لوصولها".

وفيما يخص ارتفاع الأسعار والإجراءات التي اتخذتها المديرية، أفاد بأن "هناك حملات كبيرة تقوم بها الأجهزة التابعة للمديرية من خلال لجان تقوم بمقارنة الأسعار وفواتير الشراء بالنسبة للتاجر للكشف عن قيمة المبالغ التي يحملها على السعر الأصلي، وفي حال كانت فوق المحدد فسيتم اعتقاله وإحالته على القضاء، منبهاً في الوقت نفسه على أن للمواطن دوراً كبيراً في الحد من ارتفاع الأسعار وذلك من خلال مقاطعته السلع التي ترتفع أسعارها، وايضاً تبليغه عن أي تاجر يقوم برفع الأسعار من خلال رقم الهاتف 144 المجاني المخصص للاتصال بالاستخبارات ومكافحة الجريمة المنظمة".